

سنة الدولار

الولايات المتحدة الأميركية

نيرة حادة لمجلس الاحتياط الفدرالي

رفعت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح أسعار الفائدة هذا الأسبوع بنبرة حادة وبمقدار 25 نقطة أساس. وظهر توقيعات الرسم البياني لسنة 2017 أن المجلس سيرفع أسعار الفائدة في 2017 ثلاث مرات بدلاً من مترين كما كان متوقعاً في سبتمبر.

وأقرَّ بيان اللجنة أيضاً بتوسيع النشاط الاقتصادي وذكر أن مقاييس التضخم العادي قد "ارتفعت بشكل كبير حتى ولو بقيمة منخفضة". وارتفع متوسط التوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي لسنة 2017 بعد المراجعة من 2.0% إلى 2.1%， فيما تراجع توقع معدل البطالة بعد المراجعة بشكل طفيف من 4.6% إلى 4.5%. وبالإجمال، نظر إلى البيان على أنه حاد، إذ أن ردة فعل السوق كانت باتجاه واحد، ورفعت الدولار إلى مستويات عالية جديدة.

وفي خلال شهر واحد منذ انتخاب ترامب رئيساً، شهدنا ارتفاعاً فائقاً لسندات العشر سنوات الأميركية من 1.7% إلى ما يربو على 2.60%， وهو المستوى الأعلى منذ منتصف 2014، وشهدنا استقراراً للدولار فوق مستوى 103.00.

وقد أصبح الدولار، مع تحرك كهذا، العملة ذات العائد الأعلى من بين العملات العشر الرئيسية بعد الدولار الأسترالي والدولار النيوزيلندي. ويصبح واضحاً، مع هذه التشعبات، أنه من الأرجح أن تتدفع المحافظ العالمية نحو أميركا في بحثها عن عوائد أعلى في جو الأسعار السلبية العالمي. والقلق الذي يمكن أن ينجم عن جو كهذا هو أنه بعد ثمانى سنوات تقريباً من السياسة النقدية التسهيلية جداً، راكم العالم كمية كبيرة من الدين المفتوح بتمويل من دولار رخيص. ومع ارتفاع الأسعار الآن، هناك شعور بالهلع مع زيادة طلب المفترضين من غير الأميركيين على مبالغ قياسية من الدين المفتوح بالدولار الأميركي، مما يسبب في الوقت نفسه ارتفاع الدولار وتراجعاً في كل العملات الأخرى. وتسرّع الأسواق الآن باحتساب خروج جماعي من الأسواق الناشئة ومن أي اقتصاد أسعار فائدته سلبية.

أما وقد بلغت العوائد الأميركية الآن مستويات قصوى في فترة زمنية قصيرة جداً، فإنه يمكن للأسواق أن ترفعها أكثر بعد، من أجل إيجاد عتبة الألم في سوق السندات، ومن الأرجح أن يرتفع الدولار أكثر مع انتشار الألم.

ومن الواضح أنه إذا استمر هذا الجو في الرابع الأول من 2017، يمكن أن نخلق مشكلة كبيرة للبنوك المركزية العالمية.

وفي الخلاصة، رفع مجلس الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ سنة من 0.5% إلى 0.75%. وإلى جانب كون الاقتصاد عند مستوى القدرة الكاملة، فإن ارتفاع توقيعات التضخم قد دعم أيضاً قرار رفع أسعار الفائدة. وإذا وفت الإدارة الجديدة بوعدها المالية وبتلك الخاصة بالبنية التحتية، فإن 2017 يمكن أن تكون السنة التي تصبح فيها المخاوف تتعلق بالتضخم وليس بالانكماش.

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقاب قرار رفع أسعار الفائدة، قدمت رئيسة مجلس الاحتياط الفدرالي، جانيت يلن، تقييمات متقابلة لحالة الاقتصاد الأميركي، ولكنها حذرت من أن السياسة النقدية ستكون تحت "سحبة من عدم اليقين" إلى حين توفر المزيد من الوضوح حول السياسات الاقتصادية والمالية للرئيس الجديد دونالد ترامب. وإضافة لذلك، أقرَّ كافة أعضاء اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح بوجود عدم يقين كبير بشأن كيفية تغير السياسات الاقتصادية والتاثير الذي قد يتربّط جراء ذلك على الاقتصاد.

وبالعودة إلى أوروبا، أبقى بنك إنكلترا إجراءات السياسة الحالية على حالها، رغم أن المثير للاهتمام في البيان كان إقرار لجنة السياسة النقدية بأن "سعر صرف الجنيه الإسترليني قد ارتفع وبشير ذلك بحد ذاته إلى تراجع في زيادة التضخم نسبة إلى المعدل المستهدف في المدى المتوسط، رغم أن التقلب من شهر لآخر كان يجب أن يكون متوقعاً مع استمرار تطور نظرة المتداولين في السوق بشأن العلاقة المستقلة لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي". وقالت اللجنة أيضاً إن الاقتصاد سيتراجع في 2017 مع تراجع إنفاق المستهلك، وإنه من الأرجح أن يؤثر التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي على خطط الاستثمار. ويتوقع بنك إنكلترا أن ينمو الاقتصاد بنسبة 0.4% في هذا الربع من السنة بعد توسيع نسبته 0.5% في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر.

وفي اليابان، رفع الاتساع الناتج عن فروقات أسعار الفائدة بين أميركا واليابان سعر صرف اليين بشكل حاد، ليارتفاع بذلك تسارع التضخم المحتوم في اليابان بسبب ارتفاع الضغط على أسعار الواردات.

ومع ارتفاع عوائد السندات العالمية عقب التحول المفاجئ في منحى العائد الأميركي، يمكن لبنك اليابان أن يستخدم في عمليات التسهيل الكمي لديه سندات حكومية يابانية أطول مدة، مبقياً العوائد على السندات قريبة من المستويات المرغوبة كجزء من استراتيجية التحكم بمنحى العائد. ويجب أن تبقى هذه الآلية نظرياً العوائد منخفضة في اليابان وتدفع المستثمرين للبحث عن عوائد أعلى في الخارج، وبالتالي تزيد الضغط باتجاه تراجع اليين.

وعلى صعيد العملات، استمر الدولار بالارتفاع هذا الأسبوع إلى أعلى مستوى له منذ 14 سنة عند 103.56، بعد اجتماع مجلس الاحتياط الفدرالي. وبعد أن بدأ الدولار الأسبوع عند 101.51، أنهى الأسبوع يوم الجمعة عند 103.020.

واستمر اليورو بالتراجع إلى أدنى مستوى منذ يناير 2003 مقابل الدولار الأميركي مع اتساع الفارق بين عوائد سندات العشر سنوات الأميركية والألمانية بأعلى قدر منذ 1990. وببدأ اليورو الأسبوع يوم الإثنين عند 1.0545 مقابل الدولار وبلغ أدنى مستوى له عند 1.0371، ليُنهي الأسبوع عند 1.0477.

December 18, 2016

وبدأ الين الأسبوع مقابل الدولار عند 115.44 وبلغ مستوى مرتفعاً جديداً يوم الخميس عند 118.66، بعد أن بلغ الفارق بين السندات الحكومية اليابانية وسندات الخزينة الأمريكية لعشر سنوات أكبر قدر له منذ 2011 حين بدأ العمل بالسياسات الاقتصادية المؤيدة لسياسة شينزو أبي. وأنهى الين الأسبوع يوم الجمعة عند 117.98.

وفي مجال السلع، تدهور الذهب إلى أدنى مستوى له منذ عشرة شهور عند 1,122.00 يوم الأربعاء مع اتجاه المستثمرين للاحتفاظ ببعض أقل من الأصول التي لا عوائد لها حين ارتفعت أسعار الفائدة. وبدأ الذهب الأسبوع عند 1,159.000 وأنهت عند 1,133.93.

بيانات أميركية متضاربة في نوفمبر

ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية بالكاد في نوفمبر، ما يشير إلى توقف في الإنفاق بعد المكاسب القوية التي حققتها في الشهرين السابقين. ويرجع السبب في ذلك بشكل كبير إلى أكبر تراجع في مبيعات السيارات منذ ثمانية أشهر، إذ أنها شكلت حوالي 20% من كل الإنفاق على التجزئة. وإضافة لذلك، أفاد معظم بايبي التجزئة بتحسين مبيعاتهم الشهر الماضي. وكانت مبيعات مفروشات المساكن والبقالة والبنزين في المقدمة، فيما شهدت المطاعم إقبالاً شديداً. وفي الخلاصة، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.1% وكانت أقل بنسبة 0.5% عن الشهر السابق.

سجل الإنتاج الصناعي الأميركي من ناحية أخرى ثالث تراجع له في الأشهر الأربعة الماضية في نوفمبر، وذلك بسبب تراجع حاد في إنتاج خدمات الطاقة وتراجع في التصنيع. وكان هذا التراجع هو الأكبر منذ مارس حين تراجع المؤشر بنسبة 0.9%. وفي التفاصيل، تراجع المؤشر بنسبة 0.4% في نوفمبر بعد أن ارتفع بنسبة 0.1% في أكتوبر. وتراجع إنتاج خدمات الطاقة بنسبة 4.4% في نوفمبر، إذ أن الحرارة التي جاءت أبداً من العادة خفضت الطلب على التدفئة.

أوروبا والمملكة المتحدة

رغم عدم اليقين، ألمانيا تبقى منارة
بقيت القمة الاقتصادية الألمانية على حالها في ديسمبر مقارنة بالشهر السابق ولم تتماش مع التوقعات بارتفاع طفيف. وأشار آخر استطلاع إلى نمو اقتصادي مستقر على مدى الأشهر الستة القادمة. ولكن المخاطر الاقتصادية الكبيرة الناشئة عن الوضع المتغير في القطاع المصرفي الإيطالي، وكذلك المخاطر السياسية المحبطية بالانتخابات القادمة في أوروبا، قد تؤثر على الثقة مستقبلاً. وبقيت الثقة الاقتصادية عند 13.8 نقطة في ديسمبر مقابل التوقعات البالغة 14.2.

وأظهر استطلاع مؤشر مديرى الشراء في الاتحاد الأوروبي سعاده على التعويض عن تراجع النمو في قطاع الخدمات. ورغم أن تصاعد المخاطر السياسية والدعم الذي تلقاه نمو الدخل الحقيقي للمستهلك من تراجع أسعار الطاقة قد تلاشياً الآن، فإن التراجع المستمر للعملة ساعد على التعويض عن هذه المخاطر.

وفي التفاصيل، ارتفع مؤشر مديرى الشراء للتصنيع في منطقة اليورو من 53.7 في نوفمبر إلى 54.9 في ديسمبر، أي أعلى من توقعات الإجماع البالغة 53.9، وسجل بذلك القراءة الأعلى منذ 68 شهراً. ولقي قطاع التصنيع دعماً مع ارتفاع الصادرات بشدة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تراجع العملة الموحدة. وفي قطاع الخدمات، تراجع مؤشر مديرى الشراء للخدمات في منطقة اليورو إلى أدنى مستوى له منذ شهرين، من 53.8 في نوفمبر إلى 53.1 في ديسمبر، مقابل توقعات الاقتصاديين البالغة 53.8.

سوق عمل متضارب في بريطانيا مع ارتفاع في التضخم

تراجع التوظيف في بريطانيا للمرة الأولى منذ أكثر من سنة في الأشهر الثلاثة المنتهية في آخر أكتوبر، مشيراً إلى أن سوق العمل قد يكون في تراجع، ومضيفاً إلى إشارات بتراجع الاقتصاد في فترة ما بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فقد تراجع مستوى التوظيف في بريطانيا في الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر بمقدار 6,000 شخص أو 0.1%， فيما ارتفع عدد الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل بمقدار 76,000، وهو الارتفاع ربع السنوي الأكبر في فترة الكسل الاقتصادي منذ منتصف 2014.

ولكن معدل البطالة بقي على حاله عند 4.8%， وهو المستوى الأدنى منذ أكثر من عقد، ويتحدى توقعات المحللين بارتفاع بنسبة 0.1%. وفي الختام، فإن تباطؤ الاقتصاد قد يضعف موقف بريطانيا خلال التفاوض على عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وعلى صعيد مختلف، ارتفع التضخم البريطاني في نوفمبر إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سنتين مع ارتفاع أسعار الملابس بأكبر قدر لها منذ ست سنوات. وقد تراجع الجنيه منذ التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة 8% مقابل الدولار وبنسبة 15% مقابل اليورو، الأمر الذي يجعل الموردين وبائي التجزئة يكافحون للحصول على أرباح مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.2% في السنة المنتهية في نوفمبر 2016، مقارنة بارتفاع نسبته 0.9% منذ بداية السنة وحتى أكتوبر.

آسيا

الإنتاج الصناعي في الصين يتسع بشكل طفيف

نما الإنتاج الصناعي في الصين بوتيرة أسرع من المتوقع في الربع الثالث، ليضيف بذلك إلى الدلائل المتنامية على أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يتراجع إلى توسيع أبطأ ولكن مستقر بعد سنتين من التقلبات. وفي التفاصيل، تحسن الإنتاج الصناعي من سنة لأخرى من 6.1% في أكتوبر إلى 6.2% في نوفمبر. وتحسن مبيعات التجزئة بنسبة 10.8% من سنة لأخرى، أي أسرع من التوسيع البالغة 10% في أكتوبر. ويمثل ذلك النمو الأقوى منذ بداية السنة. وقد ساهمت مبيعات التجزئة بشكل كبير في النمو الاقتصادي الصيني مع تحول الصين من اقتصاد تقوده الصادرات إلى مجتمع مستهلك.

ثقة الشركات تتحسن في اليابان

ارتفعت ثقة الشركات اليابانية في الربع الأخير للمرة الأولى منذ سنة ونصف. وعلى الأرجح أن تراجع البنالياباني لعب دوراً في تحسن هذه الثقة، وقد يقلل هذا التحسن فرص المزيد من التحفيز النقدي في الوقت الحالي. وفي التفاصيل، ارتفعت ثقة قطاع التصنيع من 6 في الربع الثالث إلى 10 في الربع الأخير. ومن ناحية أخرى، بقيت ثقة قطاع التصنيع على حالها منذ ثلاثة أشهر مضت بسبب الأذى الذي ألحقه سوء الأحوال الجوية بالاستهلاك الخاص.

الكويت

الدينار الكويتي عند مستوى بلغ **0.30605**
بدأ التداول بالدينار الكويتي مقابل الدولار صباح الأحد عند مستوى **0.30605**

أسعار العملات 18 - ديسمبر - 2016

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month Forward
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	
EUR	1.0544	1.0364	1.0699	1.0447	1.0240	1.0640	1.0500
GBP	1.2596	1.2372	1.2727	1.2487	1.2310	1.2720	1.2534
JPY	115.44	114.71	118.66	117.98	116.15	121.20	117.515
CHF	1.0178	1.0077	1.0344	1.0254	1.0120	1.0410	1.0206